بيان صحافي: لا هاي، في ١٧ أيار / مايو ٢٠٢٥

بيان صادر عن رئاسة جمعية الدول الأطراف بشأن الوضع الراهن في مكتب المدعي العام

تحيط رئاسة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي علمًا بالرسالة المؤرخة 16 أيار / مايو 2025 التي وجّهها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والتي يفيد بموجبها بقراره أخذ إجازة إلى حين انتهاء إجراءات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة. وسيضطلع نائبا المدعي العام بمسؤولية إدارة مكتب المدعي العام في خلال فترة غيابه.

وتُعرب رئاسة الجمعية عن ثقتها التامة باستمرار عمل المحكمة، في سبيل تحقيق العدالة، بصورةٍ طبيعية ومن دون أيّ انقطاع، وذلك في ظل قيادة الرئاسة، والمسجل، ونائبي المدعي العام.

ويُجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك المنسوب إلى المدعي العام، بناءً على طلب رئاسة الجمعية وبعد التشاور مع مكتب الجمعية. ويُتابع هذا التحقيق بُغية ضمان إجراء عملية تحقيق تتسم بالاستقلالية والنزاهة والإنصاف والعدل بالكامل، بما يتوافق مع الإطار القانوني الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ومع الاحترام الواجب لحقوق كافة الأطراف المعنية.

وسيرفع مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريره إلى رئيس الجمعية عند استكمال التحقيق. وسيتم التعامل مع نتائج التحقيق بشفافية، بما يتوافق ونظام روما الأساسي والإطار القانوني للمحكمة.

وتواصل رئاسة الجمعية العامة الدعوة إلى الاحترام المطلوب لخصوصية وحقوق الأطراف المعنية جميعها علاوة على صون نزاهة التحقيق .

وتُشكِّل جمعية الدول الأطراف هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. وهي تتألف من ممثلي الدول التي قامت بالتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه. وتتألف رئاسة الجمعية حالياً من رئيسة الجمعية، سعادة السيدة بايفي كاوكورانتا (فنلندا)، ومن نائبي الرئيس، سعادة السيد مايكل إمران كانو (سيراليون) وسعادة السيدة مارغريتا كاسانغانا (بولندا).

***